

## التعامل المباشر مع هيئة حقوق الإنسان

أصدر معالي وزير العدل تعميماً قضائياً على كافة المحاكم بالرقم ١٣/ت/٢٨٦٧ في ١٦/٤/٢٧هـ يتضمن الموافقة على مخاطبة هيئة حقوق الإنسان للمحاكم مباشرة وضرورة الإجابة على استفساراتها وإليك نص التعميم:

« فإلحاقاً لتعمينا رقم ١٣/ت/٢٨٢٦ وتاريخ ١٤٢٦/٩/٥هـ المبني على تعميم صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء البرقي رقم ٣٢٣٩٤/ب وتاريخ ١٤٢٦/٨/١٤هـ، المرفق به نسخة من قرار مجلس الوزراء رقم «٢٠٧» وتاريخ ١٤٢٦/٨/٨هـ القاضي بالموافقة على تنظيم هيئة حقوق الإنسان.. الخ.

عليه فقد تلقينا كتاب معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان رقم ٤١٩ وتاريخ ١٤٢٧/٣/٣هـ، المتضمن أن هيئة حقوق الإنسان يرددها العديد من الشكاوى التي تنظر فيها بحكم اختصاصها، ومن ضمنها قضايا منظورة أمام المحاكم الشرعية أو أحكام قضائية صادرة.

ويشير معاليه إلى أن دراسة هذه الشكاوى يتطلب الحصول على معلومات مختلفة تتعلق بسير القضايا، مما يتطلب أحياناً طلب معلومات أو استفسارات من المحاكم حول تلك الشكاوى.

ويطلب معاليه تمكين هيئة حقوق الإنسان من الكتابة إلى المحاكم مباشرة عن أي موضوع له علاقة بعمل هيئة حقوق الإنسان توفيراً للوقت والجهد.. الخ.

وحيث إن هيئة حقوق الإنسان قد أنشئت لإجلاء الحقوق، ولأهميتها في النظر في الشكاوى التي ترد إليها بحكم الاختصاص، وتوفيراً للوقت والجهد، وتسهيلاً لمهمتها، فلا مانع من تقبُّل طلبات هيئة حقوق الإنسان، ومخاطبتها المحاكم مباشرة والإجابة عن استفساراتها لأي موضوع ذي علاقة بعمل الهيئة.

وزير العدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

## بعض من تجاوزات مأذوني عقود الأنكحة

أصدر معالي وزير العدل تعميماً إدارياً بالرقم ١٣/ت/٢٨٧٥ في ٧/٥/٢٧هـ يتضمن ملاحظة بعض التجاوزات من بعض مأذوني عقود الأنكحة، وإليك نص التعميم:

« فبناءً على ما لاحظته اللجنة التأديبية لمأذوني عقود الأنكحة على المعاملات الواردة إليها من كثرة الأخطاء والتجاوزات التي يقع فيها بعض مأذوني عقود الأنكحة، ومنها:

- عدم طلب مأذوني عقود الأنكحة أصل صك الطلاق، أو صورة مصدقة منه إذا كان مفقوداً، إذا كانت المرأة المعقود عليها مطلقة.
- ترك دفتر الضبط ووثائق عقود النكاح والختم الخاص بذلك في السيارة، مما يجعلها عرضة للتلف أو الضياع أو السرقة.
- استخدام القلم السائل في تدوين المعلومات في دفتر الضبط، وما يترتب على ذلك من زوال ما كتب عند تعرض دفتر الضبط لبعض العوامل الخارجية كالمواد السائلة وغيرها.
- فإننا نرغب إليكم الاطلاع والتأكيد على كافة مأذوني عقود الأنكحة بمراعاة ما أشير إليه والتقيد بالتعليمات المتعلقة بهذا الخصوص.

وزير العدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

## عدم وضع النقود داخل الرسائل

أصدر وكيل الوزارة تعميماً إدارياً  
بالرقم ٢٨٤٩/ت/١٣ في ٢٨/١٠/١٣  
١٤٢٧هـ يتضمن عدم وضع المبالغ  
النقدية ضمن الرسائل والمعاملات  
وإيكم نص التعميم:

«فإلحاقاً لتعميم الوزارة رقم  
١٢/١٦٥/ت وتاريخ ١١/٩/١٣٩٨هـ  
المبني على تعميم سعادة مدير عام  
البريد المساعد رقم ٣٢٠٣ وتاريخ ٢٨/٨  
١٣٠٨هـ المتضمن أنه لوحظ أن  
بعض الدوائر الحكومية تضع في  
المكاتب الرسمية الصادرة منها  
مبالغ نقدية، الأمر الذي يخالف  
الأنظمة البريدية المعمول بها في  
إدارة بريد المملكة، وأن الأوراق  
النقدية وما في حكمها ترسل  
بطريق المؤمن حفاظاً عليها، ولا  
ترسل داخل المكاتب  
الرسمية... الخ.

وحيث إنه ورد للوزارة بعض  
المعاملات التي وضع بداخلها بعض  
المبالغ النقدية، الأمر الذي يخالف  
التعميم المذكور.

فإننا نرغب إليكم الاطلاع  
والعمل بما تضمنه التعميم المشار  
إليه بعاليه وعدم مخالفته..

وكيل وزارة العدل  
عبدالله بن محمد اليحيى

## رقم حساب لمن استلم مبالغاً بغير وجه حق

(١٢٦٦٠٨٠١٠٥١٠٠٠٥-الراجحي)

أصدر معالي وزير العدل بالنيابة تعميماً مالياً بالرقم  
١٣/ت/٢٨٤٧ وفي ٢٨٤٧/٣/٧هـ يتضمن فتح حساب خاص  
لإبراء ذمة من استلم مبالغاً بغير وجه حق، وإيكم نص  
التعميم:

«فقد تلقينا كتاب معالي وزير المالية رقم ١٥٢٠١/١  
وتاريخ ٢٦/٢/١٤٢٧هـ المشار فيه إلى أن وزارة المالية تتلقى  
بين الحين والآخر عدداً من الاستفسارات من بعض  
المواطنين والمقيمين حول رغبتهم في تبرئة ذمهم من  
المبالغ التي يرون أنهم استلموها من خزينة الدولة بغير  
وجه حق، وأنه تم عرض هذا الموضوع على المقام السامي،  
فصدر الأمر السامي الكريم رقم ٥٩٩٧/م ب وتاريخ ٢٩/٤/  
١٤٢٦هـ، المتضمن الموافقة على فتح حساب خاص يودع  
فيه من يرغب إبراء ذمته من المواطنين والمقيمين المبالغ  
التي يرى أنه استلمها بغير وجه حق، أو لإيداع أي مبالغ  
أخرى على سبيل الهبة أو الوقف، على أن يقوم بنك  
التسليف السعودي بصرف حصيلة هذه المبالغ على  
القروض الاجتماعية مثل الزواج وترميم المنازل ومساعدة  
الأسر لمواجهة المتطلبات الضرورية، ومساعدة الشباب على  
الزواج.

ويشير معاليه إلى أنه بناء على ذلك تم فتح الحساب  
رقم (١٢٦٦٠٨٠١٠٥١٠٠٠٥) لدى مصرف الراجحي لإيداع  
تلك المبالغ فيه.

لذا نرغب إليكم الاطلاع والإحاطة،

وزير العدل بالنيابة  
مطلب بن عبدالله النفيسة